

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٣٩٦

الثلاثاء، ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٤٥.

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جياي
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1505672 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد ليو جيي، الممثل الدائم للصين، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٥. وأنا متأكد بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعبر عن بالغ تقديري للسفير ليو وفريقه على المهارة والكفاءة الكبيرتين اللتين أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا ولكسمبرغ والنرويج وجنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/153، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أستراليا وشيلي وفرنسا ولكسمبرغ وليتوانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الامريكية) (تكلمت بالإنكليزية): على مدى الأشهر الـ ١٤ الماضية، دعمت الولايات المتحدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنطقة في جهودهما لتيسير المحادثات بين الطرفين المتحاربين في جنوب السودان بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع وإنشاء حكومة انتقالية للإشراف على عملية إصلاح تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. ومع أنه جرى التوقيع على العديد من الأوراق والدخول في اتفاقات جزئية وقطع وعود وتقديم تأكيدات، فإن الحالة لم تزداد إلا سوءا لشعب أحدث عضو في الأمم المتحدة. ومرارا وتكرارا أحبطت آمال شعب جنوب السودان. وبدلا من السعي لتحقيق رفاه الشعب، اختار مجموعة من الأفراد خدمة مصالحهم السياسية الضيقة الخاصة أولا، بدلا من التوصل إلى الحلول التوافقية الضرورية للتوصل إلى السلام.

ويدعم القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) المتخذ اليوم، جهود الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بإرساء الإطار لفرض جزاءات محددة الهدف. وبموجب أحكام القرار، على الطرفين الوفاء بالمواعيد النهائية التي حددتها الهيئة

الحكومية الدولية لتسوية جميع المسائل المعلقة للتزاع ولبدء عملية إنشاء حكومة انتقالية للوحدة الوطنية. ويمكن أن تشمل النتائج المترتبة على عدم القيام بذلك العمل تحديد أفراد رفيعي المستوى لتجميد الأصول وحظر السفر أو فرض حظر لتوريد الأسلحة.

ويحدونا الأمل، بعد اتخاذ القرار، وتحديد مواعيد نهائية واقعية على أساس المعالم الرئيسية التي حددتها الهيئة الحكومية الدولية لتسوية الأزمة، في تحسين فرص الهيئة الحكومية الدولية للنجاح في التوصل إلى السلام الموثوق والمستدام. ونقوم بتعزيز نفوذ الهيئة الحكومية الدولية في المفاوضات بتوجيه رسالة واضحة للغاية إلى من لا يزالون يفضلون الحرب على السلام مفادها أنهم سيخضعون للمسألة الآن، إذ نناشدهم التوافق على التوصل إلى اتفاق، ولاحقا، حينما ينظرون فيما إذا كانوا سيواصلون تنفيذ بنود الاتفاق.

وتساءل البعض: لماذا يتخذ هذا القرار الآن، في وقت تكون الهيئة الحكومية الدولية في خضم جولة مفاوضات هامة وحينما قد يكون التوصل إلى الاتفاق في متناول اليد؟ والإجابة هي أن الطرفين بحاجة إلى أن يعلما أنهما لن يخضعا للمساءلة إذا أخفقا في التوافق على التوصل إلى اتفاق فحسب، بل سيخضعان للمساءلة أيضا إذا قاما مرة أخرى بالأعمال التي قاما بها مرات عديدة بفشلهما في تنفيذ ما وقعا عليه من اتفاقات.

واليوم، وبسبب هذا التزاع، يوجد ٢,٥ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة بتقديم الغذاء، وأكثر من مليوني شخص ما زالوا مشردين داخليا ولاجئين من جراء أعمال العنف، والآن تقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان نفسها، التي نشرت أصلا لدعم أحدث دولة في العالم، بتوفير المأوى الآمن لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا الذين يلتمسون اللجوء هربا من أعمال العنف التي ترتكبها الحكومة والجماعات المسلحة المعارضة لها. وباتت متفشية أعمال الاغتصاب والقتل، وقبل فترة لا تزيد على بضعة أسابيع سمعنا عن اختطاف مئات من الصبيان في ملكال على يد الجماعات المسلحة التي تعتزم استخدامهم جنودا.

واليوم في جنوب السودان، فإن مستقبل جيل شاب مرهًن بكل ما تعنيه الكلمة لأطراف سياسية ترفض، بالرغم من كل العواقب، التوصل إلى حل توافقي. وهذا أمر لا يمكن أن يستمر، ويجب أن يبدأ من يحبط مساعي السلام بدفع الثمن. ولذلك السبب فإن الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم إجراء مهم للغاية.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): بما أن جلسة اليوم الجلسة الأولى للمجلس هذا الشهر، أهنئ فرنسا على توليها رئاسة المجلس. وأعتقد أنه في ظل قيادتكم، سيدي، سيتمكن المجلس من استكمال أعماله لهذا الشهر بصورة سلسة.

كما أود أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم وتعاونهم خلال رئاسة الصين للمجلس في شباط/فبراير.

ويعقد كلا طرفي التزاع في جنوب السودان مفاوضات سياسية في إثيوبيا تحت إشراف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتؤيد الصين الدور البناء الذي يضطلع به المجلس في مساعدة جهود الوساطة التي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية. واتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، الذي يوجه رسالة إلى الطرفين بهدف مساعدة الهيئة الحكومية الدولية في الضغط الذي تمارسه نحو تحقيق تقدم سريع في المفاوضات السياسية. وتقدر الصين المشاورات التي يجريها الطرفان المتفاوضان في جنوب السودان على أساس الإقتراح الذي قدمته الهيئة الحكومية الدولية، وأحرز بشأنه بعض التقدم. ويحدو الصين أمل صادق في أن يتوصل الطرفان المتفاوضان في أقرب وقت ممكن إلى حل توافقي بشأن المسائل المعلقة من أجل اتخاذ خطوة حاسمة نحو إعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان، وهو أمر يخدم المصالح الأساسية والطويلة الأمد لذلك البلد ولشعبه.

وأثناء حضور وزير الخارجية وانغ يي للمشاورات الخاصة لدعم عملية السلام في جنوب السودان التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية، فإنه قدم اقتراحا من أربع نقاط من أجل تسوية مسألة جنوب السودان. ونناشد طرفي النزاع إنهاء القتال وأعمال العنف من الآن فصاعدا وإنشاء حكومة انتقالية في أقرب وقت ممكن. وندعم بقوة الهيئة الحكومية الدولية في اضطلاعها بدور الوساطة من أجل تخفيف حدة الحالة الإنسانية في جنوب السودان. ونأمل أن يساعد القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) حقا في تحقيق ذلك الهدف.

ونناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم القوي للمساعي الحميدة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية ودعم بلدان المنطقة فيما تضطلع بدورها الهام في معالجة مسألة جنوب السودان. والصين على استعداد للانضمام إلى الأطراف المهتمة في إطار المجتمع الدولي في مسعى دؤوب لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، سيدي الرئيس، أن أهنئ وفد بلدكم على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونتطلع بصدق إلى العمل معكم بصورة بناءة نحو تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد بالإجماع اليوم.

كما نود أن نشكر وفد الصين ونشيد به على القيادة التي اضطلع به للمجلس في شهر شباط/فبراير.

وفيما نتكلم اليوم، فإننا ندرك اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وكان سعينا لتحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان وراء قرارنا بالتصويت مؤيدين للقرار. ونرى أن القرار يتناول جميع العناصر الأساسية للمسائل التي تعوق عودة البلد إلى حالة طبيعية. ونأمل أن يوجه القرار رسالة قوية بشأن ضرورة إحراز تقدم صوب التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في جنوب السودان. ونشدد مرة أخرى على أن الحل العسكري مستحيل. ولن يحقق السلام الدائم الاستقرار والأمن في جنوب السودان سوى التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات.

والزعماء الأفارقة لا يقفون متفرجين فيما يستمر تدهور الحالة في جنوب السودان. فقد اجتمع رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) مع قادة جنوب السودان، وفي تصريح له أدلى بملاحظة قوية جدا بأنه لا يمكن للعالم أن يقف متفرجا في حين لا تزال معاناة البلد مستمرة.

وبالتالي، فإنه مما أثلج صدر نيجيريا قرار فخامة الرئيس سلفا كير والسيد ريك مشار بالمشاركة في محادثات سلام مباشرة في أديس أبابا. ونحث الزعيمين بقوة على الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام التي تقودها إيغاد من خلال إظهار الإرادة السياسية لحل جميع المسائل المعلقة. ونرى أنه يمكن التوصل إلى حل تفاوضي، ونتطلع إلى تخرج محادثاتهما بنتيجة إيجابية، بعد الاتفاق على أن يكون الموعد النهائي في ٥ آذار/مارس.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود نحن أيضا أن نهنئ الوفد الفرنسي على توليه مهامه الرئاسية.

صوت الاتحاد الروسي مؤيدا للقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، مسترشدا بأهمية دعم وحدة المجلس من أجل تسوية الوضع في جنوب السودان. غير أننا لا نزال نرى أن قرار مجلس الأمن اليوم جاء متسرعا. وينبغي ألا يتوهم أحد أننا ندعم تنفيذ نظام جزاءات ضد جنوب السودان دون قيد أو شرط. فموقفنا المبدئي معروف جيدا. فلم نر قط، ولا نرى، أن الجزاءات تمثل وسيلة فعالة للتوصل إلى تسوية سياسية لأي نزاع. واليوم، وقد أُحرز تقدم في المفاوضات بين الأطراف المتحاربة، لا يزال جنوب السودان بحاجة إلى التفهم والدعم الموحد وليس الضغوط والتهديدات التي يمكن أن تأتي بنتيجة عكسية.

وعلاوة على ذلك، نرى أن التنفيذ العملي للتدابير المزمع اتخاذها من خلال نظام الجزاءات سيأتي بنتائج عكسية، على الأقل طالما أن هناك أملا في حل التزاع من خلال المفاوضات. أما تضييق الخناق على الفرقاء فلن يحقق أي شيء. ولا يمكن للقيود إلا أن تؤدي إلى تشديد المواقف وزيادة تعقيد البحث عن حلول مقبولة بصورة متبادلة. وعند النظر من جديد في ملف جنوب السودان، يتعين علينا الامتناع عن اتخاذ قرارات متهورة، لا سيما أن المفاوضات جارية في أديس أبابا بين الطرفين في جنوب السودان. وسيتعين أن تراعي أي تدابير شاملة يتخذها مجلس الأمن الكيفية التي يجري بها تنفيذ خطة الهدنة المتفق عليها مع الاتحاد الأفريقي في نهاية كانون الثاني/يناير.

وإضافة إلى ذلك، فقد اتُخذ قرار المجلس بتنفيذ الجزاءات من دون إشارة واضحة لا لبس فيها إلى الدعم المقدم من الجهات الفاعلة الرئيسية في أفريقيا، وفي مقدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يتناقض مع الممارسة المتمثلة في منح الأولوية في هذه المسائل للأفارقة أنفسهم، كما كان الحال مع غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه قد ذُكر بوضوح في عدد من قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن جنوب السودان أنه يتعين على المجلس النظر في التدابير الجزائية المحتملة ضد هذا البلد بالتشاور مع الشركاء المهتمين بالأمر، بما في ذلك الإيغاد والاتحاد الأفريقي.

وبالنظر إلى عدم وجود دعم موحد للجزاءات ضد جنوب السودان من قبل العواصم الأفريقية، بما في ذلك البلدان المجاورة لجنوب السودان، فقد يكون من الصعب على المجلس تنفيذ نظام جزاءات، الأمر الذي ربما يكون له أثر سلبي على مصداقية المجلس. وستقع المسؤولية الرئيسية عن هذا السيناريو السلبي المحتمل على عاتق من ضغطوا من أجل اتخاذ قرار اليوم على الرغم من تحذيراتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينق (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي فرنسا رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن التقدير لقيادة سلفكم للمجلس في الشهر الماضي.

وأود الآن أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن المسألة الهامة الخاصة بالجزاءات المفروضة على بلدي. غير أنه من النفاق أن أقول إنه يسرني عظيم السرور القيام بذلك.

لم يكن خافيا على أحد منذ فترة أن الولايات المتحدة تعمل على صياغة مشروع قرار بشأن فرض جزاءات على جنوب السودان. وكانت الأسباب المقدمة للتهديد بفرض جزاءات هي ما يشعر به المجتمع الدولي من إحباط ونفاد صبره حيال عدم إحراز تقدم في عملية السلام. وكما قلت في بياني أمام مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر،

> ”إن شعور المجتمع الدولي بالإحباط إزاء وتيرة المحادثات في أديس أبابا أمر يمكن فهمه، ولكنّ حلا مستداما للأزمة الحالية في جنوب السودان لا يمكن تحقيقه بفرض الجزاءات“. (S/PV.7322، صفحة ٣).

وفي ذلك البيان، مضيت إلى القول،

> ”ومن المعروف جيدا أنّ الجزاءات يصعب أن تحقق الهدف المقصود منها. بدلا من ذلك، إنها لا تؤدي سوى إلى تصلّب المواقف باتجاه المواجهة وليس التعاون. ونعتقد أن المجتمع الدولي يمكنه أن يؤدي دورا إيجابيا عن طريق إشراك كلا الطرفين بطريقة بناءة من أجل التعجيل بإبرام اتفاق“. (المرجع نفسه)

على أي حال، لا يمكن أن يكون الإحباط تعليلا منطقيا لأن يتخذ مجلس الأمن مثل هذا القرار الهام بشأن المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. ومثلما يقال في الغالب، إن لم يكن الهدف هو استهداف كبار القادة، ولكن بعض الأفراد من المستوى المتوسط من الذين لا يضطلعون بدور محوري في عملية السلام – وبطريقة رمزية تقريبا، فإن عقوبة من هذا القبيل قد تمثل ضربا من العبث. وفي المقابل، يمكن أن تؤدي معاقبة الأشخاص الذين يضطلعون بأدوار رئيسية في هذا المنعطف الحاسم لعملية السلام إلى نتائج عكسية ضد قضية السلام. ويصبح إعطاء الأولوية للسلام والمساءلة أحد الاعتبارات الهامة المتعلقة بالسياسات.

وكما بيّنّا، فإذا كان القرار 2206 (2015) مجرد قرار إجرائي يرمي إلى خلق إطار لنظام جزاءات وليس في الواقع تنفيذ جزاءات، فإنه يكون بمثابة تهديد. ولكن التهديد لا يكون مجديا إلا إذا اتسم بالمصداقية، وإذا كانت المصداقية تعني فرض جزاءات في الواقع إن لم تحرز الأطراف تقدما ملموسا نحو تحقيق السلام، يكون السؤال هو أي أثر إيجابي سيكون لهذه الجزاءات على عملية السلام. وكما قال قادة جنوب السودان مرارا وتكرارا، فإن الجزاءات تهدد بتقويض عملية السلام. والسؤال الحاسم هو ما إذا كانت الجزاءات تمثل عقابا على الإخفاق في تحقيق السلام أم أنها حافز لصنعه. وتكتسي الآثار المترتبة على أي من هذين الأمرين أهمية بالغة. فإذا كانت عقابا، فالأمر منتهي. وإذا كانت حافزا، فإنها تشكل تدابير سلبية لا يمكنها إلا أن تولد استجابة سلبية وأن تأتي بنتائج عكسية.

في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قام وفد وزاري رفيع المستوى، ضم وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والوزير في مكتب رئيس الجمهورية، بزيارة لواشنطن العاصمة لنقل رسالة من الرئيس سلفا كير إلى الرئيس باراك أوباما، ثم توجه الوفد إلى نيويورك لإحاطة فرادى الأعضاء في مجلس الأمن، وغيرهم من السفراء وكبار مسؤولي الأمم المتحدة، علما بالتطورات في عملية السلام.

واستهدفت الزيارة التأكيد لواشنطن العاصمة والأمم المتحدة على أنه، خلافا للتصور الشائع، جرى ويجري إحراز تقدم كبير نحو إنهاء النزاع واستعادة السلام والمصالحة الوطنية. وأفاد الوزراء بأن معظم المسائل الخلافية قد سُويت وأن المجالين اللذين ما زالت توجد خلافات بشأنهما هما هيكل الحكومة وترتيبات تقاسم السلطة. وأكدوا مرارا على أن ما يحتاجه جنوب السودان هو التفهم والدعم، وليس العقاب.

ومن المثير للسخرية حقا أنه بينما قدم الرئيس سلفا كير تنازلات كبيرة في التفاوض مع الحركة المتمردة، التي يتمثل هدفها المعلن في الإطاحة بالحكومة التي انتخبها الشعب، فإن شهامته قد قوبلت في معظم الأحيان بالنقد بدلا من التقدير. فهل سيكون جنوب السودان أفضل حالا بتغيير الحكومة لصالح قادة المتمردين أو من دون زعمائه المنتخبين؟ هذا سؤال ينبغي للمجلس أن يفكر فيه بجدية. وأنا أؤمن بالنقد البناء، ولكن يجب أن يكون كذلك تحديدا – أي نقد بناء ومثمر.

وتؤكد المراسيم الجمهورية التي أصدرها الرئيس كير مؤخرا تصميمه على القيام بكل ما في وسعه لإنهاء هذه المأساة الطائشة في بلده. وأصدر الرئيس ثلاثة مراسيم تحقيقا لهذه الغاية. ويقضي المرسوم الجمهوري الأول بمنح العفو عن جميع الذين يشنون حربا ضد الدولة. وقد يعتبر البعض ذلك دليلا على الإفلات من العقاب، وهو أمر مدان على نطاق واسع، ولكن ينبغي النظر إليه أيضا باعتباره خطوة نحو السلام والمصالحة، وهما أمران مندوبان على الصعيد العالمي. والمرسوم الجمهوري الثاني هو إعلان عن وقف انفرادي لإطلاق النار من جانب الحكومة، متضمنا تعليمات صارمة إلى الجيش بعدم القتال إلا دفاعا عن النفس في حالة التعرض للهجوم

وعند حدوث ذلك. وهذا الأمر يُحمل المتمردين عبئا معنويا يتمثل في الاختيار بين مواصلة الحرب أو صنع السلام. وينص المرسوم الجمهوري الثالث على توجيهات تتعلق بتنفيذ اتفاق أروشا المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ويُنتظر أن تساعد هذه المراسيم الجمهورية في بناء الثقة بين أطراف التراع الثلاثة - وهم الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان والمعتقلون السابقون من أعضاء الحركة، وفي كسب دعم المجتمع الدولي من أجل التعجيل بإنهاء العنف. وما يحتاجه رئيس وحكومة جنوب السودان هو التشجيع والدعم، لا الإدانة.

وثمة درس يمكن تعلمه من لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، والتي يرأسها الرئيس السابق أوباسانجو. فلم تصدر اللجنة تقريرها، وذلك تحديدا لأن قيادة الاتحاد الأفريقي تخشى من أنه قد يؤثر سلبا على عملية السلام. وأيا كان الأمر، وبعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار المتعلق بالجزاءات، فإننا نأمل أن يمتنع المجلس عن فرض جزاءات بصورة فعلية وأن يُشرك الأطراف في حوار بناء لوضع نهاية سريعة للتراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.